باء - رسالة رقم ١٩٨٤/١٨١ ، أ. و هـ . سانخوان أريفالو
ضد كولومبيا (الآراء المعتمدة في ٣ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٨٩ في الدورة السابعة والثلاثين)

مقدمة من : إلسيدا أريفالو بيريز بالنيابة عن ابنيها المختفيين ، ألفريدو رافائيل وصامويل همبرتو سانخوان أريفالو

المدعي بانهما ضحيتان : الفريدو رافائيل وصامويل همبرتو سانخوان أريفالو

الدولة الطرف المعنية : كولومبيا

تاريخ الرسالة : ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (تاريخ الرسالة الأولى)

تاريخ البت في مقبوليتها : ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨

إن اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، المنشأة بموجب المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

والمجتمعة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ،

وقد اختتمت نظرها في الرسالة رقم ١٩٨٤/١٨١ ، المقدمة إلى اللجنة من إلسيدا أريفالو بيريز بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بالنيابة عن إبنيها المختفيين ألفريدو ورافائيل وصامويل همبرتو سانخوان أريفالو ،

وقد أخذت في اعتبارها جميع المعلومات المقدمة إليها خطيا من كاتبة الرسالة ومن الدولة الطرف ،

تعتمد مايلي :

آراء مقدمة بموجب الفقرة ٤ من المادة ٥
من البروتوكول الاختياري*

١ - إن كاتبة الرسالة (الرسالة الأولى المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ والرسائل اللاحقة) هي إلسيدا اريفالو بيرين ، وهي مواطنة كولومبية تقيم في كولومبيا ، وكتبت الرسالة بالنيابة عن ابنيها ، الفريدو رافائيل وصامويل همبرتو سانخوان اريفالو ، اللذين اختفيا في كولومبيا في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ .

٢-١ وتذكر كاتبة الرسالة أن الفريدو رافائيل (المولود في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٧) ، وهو طالب يدرس الهندسة في جامعة بوغوتا الإقليمية ، ترك منزل الاسرة في بوغوتا ، في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ الساعة ٨/٠٠ ، معتزما الذهاب إلى الجامعة ، وان صامويل همبرتو (المولود في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٩) ، وهو طالب يدرس الانثروبولوجيا في جامعة كولومبيا الوطنية ، غادر منزله الساعة ١٥/٠٠ من اليوم نفسه بغرض متابعة عرض عمل . ولم يعودا كما لم يعرف مكانهما منذ ذلك الحين . وتذكر كاتبة الرسالة كذلك أن جيرانها ابلغوها في اليوم نفسه ان منزلهم كان مراقبا من قبل افراد مسلحين يحملون اجهزة إرسال واستقبال ميدانية ، وان هؤلاء الاشخاص استفسروا عن انشطة اسرة سانخوان وانهم وصفوا انفسهم بانهم من عملاء "F2" "ف - ٢" (وهو قسم تابع لقوات الشرطة الكولومبية) .

٢-٢ وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، ابلغت كاتبة الرسالة الشرطة المحلية وقسم الاشخاص المختفين التابع لـ "إف - ٢" باختفاء إبنيها . وقامت ايضا بصورة منتظمة بزيارة المشرحة . وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، قدمت بلاغات بشأن قضية إبنيها إلى مساعد نيابة الشرطة ، وإلى القوات المسلحة ، ومكتب المدعي العام ، وجهاز الامن الإداري "DAS" . واجرت معظم هذه السلطات تحقيقات لبضعة اسابيع دون أن تظهر أي نتائج . وتشير الكاتبة ايضا إلى عدة رسائل تم إرسالها إلى رئيس الجمهورية ، وتذكر انه تم ، بناء على اوامر من مكتبه ، تعيين قاض من المحكمة الجنائية في شباط/فبراير ١٩٨٣ للبدء في التحقيق اللازم . وذكرت انه حتى وقت كتابة هذه الرسالة كانت هذه الاجراءات لا تزال معلقة بسبب التغيير المتكرر للقضاة .

---

* يرد في التذييل نص راي شخصي مقدم من السيد نيسوكي اندو .

٢-٣ وتدعي كاتبة الرسالة أنها لم تتمكن أبدا من الحصول على أي معلومات رسمية من السلطات عن مكان إبنيها . بيد أنه ، في رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢ وموجهة من والد الشخصين المدعى بأنهما ضحيتان إلى وزير الدولة رودريغو إسكوبار نافيا (مع نسخ مرسلة إلى رئيس كولومبيا ، ووزير العدل ، والمدعي العام) ، وقُدمت إلى اللجنة المعنية بحقوق الانسان بوصفها جزءا من الرسالة ١٩٨٤/١٨١ ، ذُكر أن والدي الفريدو وصامويل سانخوان أريفالو تلقيا في آب/أغسطس ١٩٨٢ من رئيس جهاز الأمن الإداري ما يفيد بأن عملاء "إف - ٢" ألقوا القبض على إبنيهما ، كما أشير في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، خلال مقابلة مع المدير الوطني لقسم "إف - ٢" ، إلى احتمال قرب ظهورهما من جديد . "Confien en Dios que prontico apareceran y esten tranquilos") .

٢-٤ وتدعي كاتبة الرسالة أن المواد ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد انتهكت .

٢-٥ وتشير إلى أنه لا يجري النظر في قضية إبنيها بموجب أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية .

٣ - وبعد أن انتهى الفريق العامل التابع للجنة المعنية بحقوق الانسان إلى أن رسالة الكاتبة لها ما يبررها من حيث تقديمها بالنيابة عن المدعي بأنهما ضحيتان ، قرر في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ أن يحيل الرسالة بمقتضى المادة ٩١ من النظام الداخلي إلى الدولة الطرف المعنية ، وطلب إليها تقديم معلومات وملاحظات تتعلق بمسألة مقبولية الرسالة . وطلب الفريق العامل أيضا من الدولة الطرف تقديم نسخ من أي استفسارات رسمية جرى القيام بها فيما يتصل بالإبلاغ عن اختفاء الفريدو رافائيل وصامويل همبرتو سانخوان أريفالو .

٤ - وقد انتهت المهلة المحددة لقيام الدولة الطرف بتقديم بيانها بمقتضى المادة ٩١ من النظام الداخلي للجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . ولم يرد أي بيان من الدولة الطرف بمقتضى المادة ٩١ .

٥-١ وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري ، لاحظت اللجنة أن ماذكرته كاتبة الرسالة من أن قضية إبنيها ليست محل نظر بموجب أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية لا يزال صحيحا .

٥-٢ وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (ب) من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري ، تعذر على اللجنة ، استنادا إلى المعلومات المعروضة عليها ، استنتاج أنه كانت هناك سبل انتصاف متاحة في الظروف المتعلقة بهذه القضية وكان يمكن أو ينبغي اتباعها .

٦ - ولذلك قررت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، أن الرسالة مقبولة . وطُلب كذلك من الدولة الطرف أن تقدم نسخا من أي استفسارات رسمية تم القيام بها فيما يتعلق بالابلاغ عن اختفاء الفريدو رفائيل وصمويل همبرتو سانخوان أريفالو .

٧-١ وفي المذكرات التي قدمتها الدولة الطرف بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري ، والمؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ و ٢١ كانون الثاني/يناير و ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، و ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قدمت الدولة الطرف إلى اللجنة نسخا من محاضر الشرطة ذات الصلة والمتعلقة بالتحقيقات الجارية في اختفاء الأخوين سانخوان .

٧-٢ ويبين تقرير من مكتب المدعي العام لكولومبيا ومؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أنه عملا بأمر صادر من المدعي العام في كولومبيا ، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، عُهد إلى المحامية الكولومبية مارتا خولييتا توفار كاردونا بإجراء استعراض عام لمحاضر إدارة الشرطة الكولومبية بهدف تحديد ما إذا كان قد تم إجراء التحقيق اللازم في القضايا المتعلقة باختفاء ١٠ أشخاص وموت شخصين .

٧-٣ ويبين التقرير أن السيدة توفار كاردونا قامت في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بدراسة محاضر التحقيق التي بدأتها الشرطة الكولومبية في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ بشأن الاشتباه في جريمة اختطاف ١٢ شخصا ، بمن فيهم الاخوان سانخوان . وتلاحظ السيدة توفار كاردونا في تقريرها أنه صدرت اتهامات ضد ١٨ من المسؤولين بالشرطة . ولاحظت أيضا أنه تم تعيين قاضٍ ليكون مسؤولا عن التحقيقات في الاشتباه في وقوع جريمة اختطاف ، وأنه تم في غضون التحقيقات التي أجرتها الشرطة دراسة المحاضر المتعلقة بما سبق اكتشافه من جثث ، وذلك في ٧ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، و ١١ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ . ولم يتم التعرف على أي من الجثث .

٧-٤ أما الصفحات الست عشرة التالية من التقرير المكون من ١٨ صفحة فهي تتألف أساسا من قوائم بأسماء نحو ١٩٣ من الأشخاص الذين تم استجوابهم (بما في ذلك أسماء المسؤولين بالشرطة المشتبه في تورطهم في حالات الاختفاء) ، مع بيان تاريخ ومكان الاستجواب . بيد أنه لا توجد أي إشارة إلى محتويات أي من هذه الإفادات أو إلى صلتها باختفاء الأخوين سانخوان . وباستثناء الإقرارين المقدمين من السيدا ماريا أريفالو بيريز ويولندا سانخوان أريفالو في ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ ، لا يمكن القول بأن أيا من الإقرارات والإفادات الأخرى المدرجة في التقرير تتصل بقضيتهما . ومع ذلك ، فإن هناك إشارة إلى التحريات التي جرت في السجون وأقسام الشرطة للتأكد من أن الأخوين سانخوان ليسا محتجزين هناك . وتتعلق إشارات أخرى بتعيين مسؤولين قضائيين لتقييم الأدلة وبتكليف أشخاص للقيام بعمليات المعاينة الموضعية . وليست هناك إشارة إلى ما تم التوصل إليه من نتائج .

٧-٥ وتلاحظ السيدة توفار كاردونا أن الشرطة الكولومبية أجرت تحقيقات واسعة النطاق في حالات الاختفاء والقتل المزعومة . وذكر أن التحقيقات استمرت حتى نهاية أيار/مايو ١٩٨٦ . ولا يمكن معرفة ما إذا كانت الاتهامات التي وجهت ضد مختلف ضباط الشرطة قد أسفرت عن اتخاذ إجراءات أخرى ضدهم .

٧-٦ وتختتم السيدة توفار كاردونا تقريرها بإبداء الملاحظات التالية :

"تم فحص المحاضر الأصلية ، المرقمة من ١ إلى ٧ ، وعملا بالتعليمات الصادرة شفويا من الوكيل القضائي المنتدب للشرطة ، أُوليت أهمية خاصة للقيام ، من خلال تواريخ الاستقبال والإرسال ، بتحديد مختلف الأنشطة المضطلع بها في الإجراءات الأولية سواء في الأعمال القضائية العادية أو في نظام القضاء الجنائي العسكري ، فضلا عن مختلف الشكليات التي قامت بها الإدارات المسؤولة عن استخدام الملفات . وبالإضافة إلى ذلك ، لم ينظر في بنود الأدلة القضائية ككل بسبب حجمها ، ونظرا لعدم وشاقة صلتها بتنفيذ الولاية المتمثلة في الرقابة القانونية من جانب ممثل مكتب المدعي العام المنتدب لدى الشرطة . ومع ذلك ، فقد أجري تمحيص دقيق للأدلة المادية المتوفرة التي اتخذت الإجراءات الأولية بموجبها ، رغم ما اتسمت به في مناسبات عديدة من تعقيد بسبب مرور الوقت ، وطول المسافات ، وعدم توفر الموارد ، وعدم التعاون من جانب الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران أو ممن لديهم معرفة بالحقائق عموما وذلك بالإدلاء بشهادتهم أو بالاشتراك في الشكليات المتعلقة بالمواجهة ، وعروض التعرف على

الأشخاص ، وتقديم ما لديهم من مواد الأدلة القضائية بوجه عام . ولا يكشف فحص الإجراءات عن وجود أي مخالفة أو تأخير على نحو يشكل انتهاكا للنظام الذي يسوّغ توجيه التهم ، عملا بالإجراءات المتعلقة بفتح تحقيق تأديبي رسمي ، وبناء عليه ، فإنه نظرا لإتمام المهمة المحددة في الأمر الصادر في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ عن مكتب الوكيل القضائي المنتدب لدى الشرطة ، فإن الملفات تعاد طي هذا" .

٨-١ واستجابة لطلب اللجنة بتقديم معلومات أكثر تحديدا بشأن التقدم المحرز في التحقيقات التي جرت بشأن اختفاء الأخوين سانخوان ، أوضحت الدولة الطرف بمذكرتها المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أن قضية الأخوين سانخوان (الملف رقم ٤٥٣١٧) هي قيد الاستعراض ، وأن بيانا بالاتهامات الموجهة ضد أفراد قوة الشرطة يمكن أن يصدر فيما بعد . وبموجب رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أبلغت وزارة خارجية كولومبيا اللجنة أن المحكمة ٣٤ التابعة لمحكمة الجنايات العليا في بوغوتا تجري تحقيقا جنائيا :

"وفي هذه الإجراءات الجنائية ، أقرّ قاضي التحقيق الجنائي التاسع في بوغوتا ، الذي عرضت عليه القضية مبدئيا في ٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، تطبيق إجراءات الدعوى المدنية ذات الصلة التي رفعها أقارب الضحيتين . وهذه الإجراءات محددة في تشريع جنائي كولومبي يقضي بالتعويض المادي والمعنوي في حالة التأكد من أن الأعمال المبلغ عنها تسببت في الأضرار المتكبدة . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الإجراءات تهيئ للأطراف المتضررة أو ممثليها فرصة طلب الأدلة للتأكد من حقيقة الجرم ، ومرتكبيه ، والمشتركين في ارتكابه ، ومسؤوليتهم الجنائية ، وطبيعة ومدى الأضرار المتكبدة ، فضلا عن الأنشطة الأخرى الكثيرة التي يخولها لهم القانون ، مثل التقدم بطلبات انتصاف . وفي حالة الأخوين سانخوان أريفالو ، تظهر المحاضر أن ممثليهما لم يستخدما هذا الحق استخداما فعّالا واقتصرا على طلب نسخ من الدعوى ، دون القيام بخطوات حقيقية إلى الأمام .

"ونظرا لما زعم من اشتراك أفراد قوة الشرطة الوطنية ، فقد جرى التعجيل بالإجراءات الجنائية العسكرية من جانب المفتش العام للشرطة ، وقاضي المحكمة الابتدائية ، الذي قام ، في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٧ ، بتقييد الدخول في إجراءات ما قبل المحاكمة بالفصل في القضية المرفوعة ضد الضباط وضباط الصف

وأفراد الشرطة المدّعى بأنهم متورطون . وقد اتخذ هذا القرار على أساس عدم استيفاء مقتضيات المادة ٥٣٩ من قانون القضاء الجنائي العسكري ، أي توفر الدليل الكامل على جسم الجريمة أو وجود بيان مقنع يقدم أساسا راسخا للموثوقية أو دليلا قاطعا يحدد المتهمين بوصفهم الأشخاص الرئيسيين أو المشتركين في ارتكاب الفعل قيد التحقيق ...

"وقد أحيل هذا الحكم الذي أصدره قاضي المحكمة الابتدائية إلى المحكمة العسكرية العليا التي أقرته برمته" .

٨-٢ وفيما يتعلق بالتحقيقات التأديبية ، تضيف الدولة الطرف أن المدعي العام "قد استأنف الإجراءات ، وعليه فقد عين هيئة خاصة ، بموجب أمر صادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، مؤلفة من محاميَيْن منسِّقَيْن من الشرطة القضائية ومحققَيْن تقنيَيْن لمواصلة التحقيق في الأحداث التي أدت إلى اختفاء الأخوين سانخوان أريفالو . وبعد انتهاء هؤلاء المسؤولين المعينين من مهمتهم قدموا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تقرير التقييم ذي الصلة واقترحوا فتح تحقيق تأديبي مع رئيس جهاز مخابرات الشرطة (هيئة مخابرات الشرطة الوطنية ، سابقا) ، ورئيس قسم الاستخبارات والاستخبارات المضادة بالجهاز ، ورئيس الشرطة القضائية بالجهاز ، وضباط الصف وأفراد قوة الشرطة الوطنية الذين تصرفوا بناء على أوامر من الضباط السابق ذكرهم . واستنادا إلى تقرير التقييم ، أمر مكتب المدعي العام ، بموجب مرسوم صادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بإحالة الدعوى إلى مكتب المدعي العام المختص بالشرطة الوطنية كي يمكن فتح تحقيق تأديبي رسمي ضد الضباط وضباط الصف السابق ذكرهم" .

٨-٣ وتلاحظ الدولة الطرف كذلك أنه نظرا لأن التحقيقات لا تزال مستمرة وأن الإجراءات القانونية المطبقة لم يُفصل فيها بعد ، فإن سبل الانتصاف المحلية لم تستنفد .

٩ - ولم ترد أي بيانات أخرى من الدولة الطرف أو من كاتبة الرسالة .

١٠ - ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في هذه الرسالة في ضوء جميع المعلومات الخطية التي قدمها لها جميع الأطراف ، حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري . وتؤكد اللجنة أنها ، في اعتمادها لآرائها ، لا تقدم أي استنتاج فيما يتعلق بتجريم أو تبرئة المسؤولين الكولومبيين الذين يجرى التحقيق

معهم حاليا حول احتمال تورطهم في اختفاء الأخوين سانخوان . وتقتصر اللجنة على الإعراب عن آرائها فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت الدولة الطرف قد انتهكت أيا من حقوق الأخوين سانخوان المنصوص عليها في العهد ، وخاصة المادتان ٦ و ٩ . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة إلى ملاحظتها العامة ٦ (١٦) بشأن المادة ٦ من العهد ، التي تنص في جملة أمور ، على أنه ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير محددة وفعّالة لمنع اختفاء الأفراد ، وأن تضع التسهيلات والإجراءات اللازمة للتحقيق بصورة وافية ، عن طريق هيئة نزيهة مختصة ، في حالات الأشخاص المفقودين أو المختفيين في ظروف قد تنطوي على انتهاك للحق في الحياة . وأحاطت اللجنة علما على النحو الواجب بالبيانات المقدمة من الدولة الطرف بشأن التحقيقات التي جرت في هذه القضية حتى الآن .

١١ - وتلاحظ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن والدي الأخوين سانخوان تلقيا دلائل تفيد بأن ابنيهما قد اعتقلا من قبل عملاء جهاز "ف ٢" . وتلاحظ اللجنة كذلك أنه لم ترد في أي من التحقيقات التي أمرت الحكومة بإجرائها أي إشارة إلى وجود أشخاص آخرين غير المسؤولين الحكوميين وراء اختفاء الأخوين سانخوان . وعليه ، فإن اللجنة ، في ظل جميع هذه الظروف ، وعملا بموجب الفقرة ٤ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ترى أن دولة كولومبيا لم توّل الحماية الفعّالة للحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٦ من العهد وحق الشخص في الحرية وفي الأمن المنصوص عليه في المادة ٩ من العهد .

١٢ - وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لكي تشير إلى أنها سترحب بأي معلومات بشأن أي تدابير مناسبة تتخذها الدولة الطرف فيما يتعلق بآراء اللجنة ، وتدعو اللجنة ، بوجه خاص ، الدولة الطرف إلى إبلاغ اللجنة بما يستجد من تطورات أخرى في التحقيق في اختفاء الأخوين سانخوان .

تذييل

رأي شخصي مقدم من السيد نيسوكي أندو ، عملا بالفقرة ٣ من المادة ٩٤ من النظام الداخلي للجنة ، بشأن آراء اللجنة المتعلقة بالرسالة رقم ١٩٨٤/١٨١ ، سانخوان أريفالو ضد كولومبيا

ليس لديّ اعتراض على ما دعت إليه اللجنة بأن تواصل الدولة الطرف إبلاغها بما يستجد من تطورات في التحقيق في اختفاء الاخوين سانخوان (الفقرة ١٢ من آراء اللجنة) .

بيد أن اللجنة ، في دعوتها الدولة الطرف إلى مواصلة الإبلاغ لاحظت أن "الاخوين سانخوان قد اعتقلا من قبل عملاء جهاز 'ف ٢'" . وتلاحظ اللجنة كذلك "أنه لم ترد في أي من التحقيقات التي أمرت الحكومة بإجرائها أي إشارة إلى وجود أشخاص غير رسميين وراء اختفاء الاخوين سانخوان" . وعليه ، "فإن اللجنة ، في ظل جميع هذه الظروف ... ترى أن دولة كولومبيا لم توفر الحماية الفعالة للحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٦ من العهد وحق الإنسان في الحرية وفي الأمن على شخصه المنصوص عليه في المادة ٩ من العهد" (المرجع نفسه) .

ولديّ ثلاثة تحفظات بشأن هذه الاستنتاجات :

أولا ، يستند الاستنتاج القائل بأن "الاخوين سانخوان قد اعتقلا من قبل عملاء جهاز 'ف ٢'" إلى بيان وارد في رسالة لوالد الضحيتين (الفقرة ٢ - ٣) . ووفقا لهذه الرسالة ، فإن والديْ الاخوين سانخوان "تلقيا في آب/أغسطس ١٩٨٣ من رئيس جهاز الأمن الإداري دلائل تفيد بأن ابنيهما قد اعتقلا من قبل عملاء جهاز 'ف ٢'" . وفي رأيي ، كان ينبغي للجنة أن توضح أن استنتاجها يستند إلى هذه الرسالة . وفضلا عن ذلك ، فإن قيمة الرسالة كدليل يجب تناولها بحذر .

ثانيا ، إن الاستنتاج القائل بأنه "لم ترد في أي من التحقيقات التي أمرت الحكومة بإجرائها أي إشارة إلى وجود أي أشخاص غير رسميين وراء الاختفاء" هو استنتاج لا يقوم على أساس قوي . صحيح أن المعلومات الواردة في الفقرتين ٢ - ٧ و ٨ لا تشير إلا إلى احتمال اشتراك ضباط وأفراد الشرطة الوطنية في اختفاء الاخوين . ومع

ذلك ، فإنه نظرا لأن التحقيقات في القضية لا تزال مستمرة كما أن الإجراءات القانونية المطبقة لم يُفصل فيها بعد (الفقرة ٨ - ٣) ، فإنه لا يصح للجنة التوصل إلى هذا الاستنتاج في هذه المرحلة ، بصرف النظر عن إمكانية التثبت من أن أشخاصا غير رسميين متورطون في عملية الاختفاء .

ثالثا ، إن الاستنتاج القائل بأن "اللجنة ، في ظل جميع هذه الظروف ، ترى أن دولة كولومبيا لم توفر الحماية الفعالة للحق في الحياة ... وحق الإنسان في الحرية والأمن على شخصه" يمثل ، في رأيي ، تعميما شاملا . صحيح أنه تردد أن كثيرا من حالات الاختفاء ، بما في ذلك هذه الحالة ، قد وقعت في كولومبيا ، وأنه يبدو أن التحقيقات في هذه الحالات تواجه عددا من الصعوبات . وتلك هي في واقع الأمر حالة يؤسف لها . ومع ذلك ، فإنه في ضوء الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية ، والتي يمكن التيقن منها من ردودها على طلبات الإيضاح التي تقدمت بها اللجنة ، فإنه يتعذر عليّ الاقتناع بأن استنتاج اللجنة الذي يتسم بالتعميم له ما يبرره .